

Distr.: General
20 June 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ١٣٨ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

تقرير أداء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة الممتدة من
١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ والميزانية المقترحة
لها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

| | |
|-------------------------------------------------------|-------------------|
| اعتمادات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ | ٨٠٠ ٤٧٢ ٣٧٨ دولار |
| النفقات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ | ٥٠٠ ٨٩٠ ٣٣٦ دولار |
| الاعتمادات للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ | ٠٠٠ ٧٧٧ ٤١٨ دولار |
| الاقتراح المقدم من الأمين العام بشأن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ | ٢٠٠ ١٧٥ ٤٢٠ دولار |
| توصية اللجنة الاستشارية بشأن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ | ٢٠٠ ١٧٥ ٤٢٠ دولار |

أولا - مقدمة

١ - توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باعتماد كامل المبلغ الذي اقترحه الأمين العام لميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر A/60/753 و Corr.1).

٢ - وسوف يتضمن تقرير اللجنة الاستشارية العام المتعلق بتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بجوانبه المتعلقة بالإدارة والميزانية، آراء اللجنة وتوصياتها بشأن عدد من المسائل الشاملة. وتبعا لذلك ستتناول اللجنة في الفقرات الواردة أدناه الموارد والبنود الأخرى التي تتصل تحديدا بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.



٣ - وترد في نهاية هذا التقرير الوثائق التي استعانت بها اللجنة الاستشارية لدى النظر في تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ثانياً - الأداء المالي في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

٤ - بناء على توصية اللجنة الاستشارية، رصدت الجمعية العامة، في قرارها ١٦/٥٩ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، مبلغاً إجماليه ٨٠٠ ٤٧٢ ٣٧٨ من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٦٠٠ ١٢٩ ٣٧٢ دولار) للإنفاق على العملية في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بما يشمل الاعتماد البالغ إجماليه ٦٠٠ ٦٤٦ ٢٠٠ دولار (صافيه ٦٠٠ ٥٨ ١٩٧ دولار) الذي سبق وأن رصدته الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٣١٠ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتم تقسيم المبلغ بأكمله على الدول الأعضاء. أما مجموع الإنفاق على العملية في تلك الفترة فكان إجماليه ٥٠٠ ٨٩٠ ٣٣٦ دولار (صافيه ٢٠٠ ٩٨٤ ٣٣١ دولار).

٥ - ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك وإجماليه ٣٠٠ ٥٨٢ ٤١ دولار (صافيه ٤٠٠ ١٤٥ ٤٠ دولار) ١١ في المائة من مجموع الاعتمادات المرصودة للإنفاق على البعثة. وتشمل المتغيرات الرئيسية المتصلة بالموارد وفورات تحققت تحت البنود التالية:

(أ) الأفراد العسكريون (٦٠٠ ٤٨٥ ٨ دولار أو ٥,٣ في المائة)، ترجع الوفورات التي تحققت تحت هذا البند إلى انخفاض تكاليف نقل المعدات المملوكة للوحدات وعدم نشر وحدة الطيران المؤلفة من ثماني طائرات عسكرية وتأخر نشر المراقبين العسكريين وتأخر نشر الشرطة المدنية نظراً لقلّة المتاح من ضباط الشرطة الناطقين بالفرنسية (انظر الجدول) وتوازي تلك الوفورات، في جانب منها، زيادة في الاحتياجات إلى الوحدات العسكرية بسبب عملية الانتشار المبكر والتكاليف الإضافية الخاصة ببدل الإقامة المقرر للبعثة؛

(ب) الأفراد المدنيون (٨٠٠ ٩٢٦ ٤ دولار أو ٩,٧ في المائة)، ترجع الوفورات تحت هذا البند في المقام الأول إلى تأخر التعيينات مما نتج عنه ارتفاع معدلات الشغور الفعلية عن المعدلات المدرجة في الميزانية تحت جميع فئات الأفراد (انظر الجدول) وانخفاض رتب الموظفين المدنيين عما هو مقرر في الميزانية وتوازي تلك الوفورات، في جانب منها، التكاليف

الإضافية المترتبة على نقل الأفراد خلال أزمة تشرين الثاني/نوفمبر وصرف بدل مراكز العمل الخطرة على نطاق البعثة فيما بين شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وأيار/مايو ٢٠٠٥؛

(ج) التكاليف التشغيلية (٩٠٠ ١٦٩ ٢٨ دولار أو ٦,٩ في المائة)، تعزى أساساً الوفورات التي تحققت تحت هذا البند إلى انخفاض الاحتياجات تحت البنود التالية: النقل الجوي نظراً لتضاؤل ساعات الطيران عما هو مقرر في الميزانية نتيجة عدم نشر وحدة الطائرات الهليكوبتر؛ المرافق والبنى التحتية نتيجة تأخر إقامة مقر العملية بسبب أزمة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ النقل البري نظراً لعدم تدبير الشاحنات الثقيلة؛ الاتصالات التجارية نتيجة لتأخر نشر الأفراد المدنيين؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

معدل الشغور المدرج في الميزانية مقابل معدل الشغور الفعلي حسب فئة الأفراد

| الفئة | القوام المأذون به في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ | معدل الشغور المدرج في الميزانية (بالنسبة المئوية) | معدل الشغور الفعلي (بالنسبة المئوية) |
|------------------------------|---------------------------------------|---------------------------------------------------|--------------------------------------|
| المراقبون العسكريون | ٢٠٠ | ١٠ | ١٢,٤ |
| الوحدات العسكرية | ٦٠٤٠ | ٥ | ٢,٧ |
| شرطة الأمم المتحدة | ٣٥٠ | ١٠ | ٣٣,١ |
| الموظفون الدوليون | ٣٨٧ | ٢٠ | ٢٤ |
| الموظفون الوطنيون | ٤٠٥ | ١٥ | ١٩,٨ |
| متطوعو الأمم المتحدة | ٢١٥ | ٢٠ | ٤٣ |
| الأفراد الذي توفرهم الحكومات | ٨ | صفر | ٨٧,٥ |

٦ - وتعليقات اللجنة الاستشارية على ما يتضمنه تقرير الأداء من معلومات بشأن كل من أوجه الإنفاق ترد، حيثما كان لها محل، في الفقرات التي تتناول أدناه الميزانية المقترحة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ثالثاً - معلومات عن الأداء المالي في الفترة الحالية

٧ - تم تزويد اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية تتعلق بالفترة الحالية. فحتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، كان مجموع المبالغ التي قسمت على الدول الأعضاء منذ إنشاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٩٠٠ ٦٣٦ ٨٩٦ دولار. وبلغت قيمة المدفوعات التي

سددت حتى ذلك التاريخ ٨٠٠ ٦٧٢ ٦١٩ دولار ليتبقى رصيد مستحق بمبلغ ١٠٠ ٩٦٤ ٢٧٦ دولار. وحتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، كان الرصيد النقدي لدى البعثة بمبلغ ١٧٦ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار، وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ كانت الالتزامات غير المصفاة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بمبلغ ١٤ ٣٧٧ ٦٠٠ دولار.

٨ - وفيما يتعلق بسداد تكاليف القوات، سدد في عام ٢٠٠٥ مبلغ قدره ٣٠٠ ١٥٥ ٨١ دولار وفي عام ٢٠٠٦ مبلغ آخر قدره ٥٢٤ ١٥٦ ٣٢ دولار للدول الأعضاء وذلك عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وتبلغ الالتزامات المستحقة الأداء ٦٧٦ ٢٥١ ٤٠ دولار أما المبالغ التي سددت للدول الأعضاء في عام ٢٠٠٥ مقابل المعدات المملوكة للوحدات، والتي تم التصديق عليها حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ فتصل قيمتها إلى ٥٧ ٦٢٢ ٠٠٠ دولار في حين يبلغ مجموع الالتزامات ٤٣ ١٧٢ ٥٠٠ دولار.

٩ - وفيما يتعلق بالتعويض عن الوفاة والعجز، تلاحظ اللجنة أنه منذ إنشاء العملية وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ قدمت ٩ مطالبات؛ وأنه تم دفع ما مجموعه ٢٠٠ ٢٥١ دولار؛ وأن الالتزامات غير المصفاة تبلغ ٤٠٠ ٤٢٧ ٣ دولار؛ وأن أربع مطالبات لم يبت فيها بعد.

١٠ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، كانت مستويات شغل الوظائف للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ كما يلي:

| الوظائف | القوام المأذون به ^(١) | الوظائف المشغولة | معدل الشغور (بالنسبة المئوية) |
|----------------------|----------------------------------|------------------|----------------------------------|
| المراقبون العسكريون | ٢٠٠ | ١٨٩ | ٥,٥ |
| الوحدات العسكرية | ٦ ٨٩٠ | ٦ ٧٠٣ | ٢,٧ |
| شرطة الأمم المتحدة | ٣٥٠ | ٣٣٧ | ٣,٧ |
| وحدات الشرطة المشكلة | ٣٧٥ | ٣٧٤ | ٠,٣ |
| الموظفون الدوليون | ٤٥٩ ^(ب) | ٣٥٠ | ٢٣,٧ |
| الموظفون الوطنيون | ٥٢٤ ^(ج) | ٤٧٦ | ٩,٢ |

| الوظائف | القوام المأذون به ^(أ) | الوظائف المشغولة | معدل الشغور (بالنسبة المئوية) |
|------------------------------|----------------------------------|------------------|----------------------------------|
| متطوعو الأمم المتحدة | ٢٤٥ | ١٩٨ | ١٩,٢ |
| الأفراد الذي توفرهم الحكومات | ٨ | ٨ | -- |
| المجموع | ٩٠٥١ | ٨٦٣٥ | ٤,٦ |

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به في الفترة المشار إليها.

(ب) تشمل خمس وظائف تحت بند المساعدة المؤقتة العامة من أجل الفريق المعني بالسلوك والانضباط (وظيفة برتبة ف - ٥، و ٢ برتبة ف - ٤، ووظيفة برتبة ف - ٢، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية).

(ج) تشمل خمس وظائف تحت بند المساعدة المؤقتة العامة من أجل الفريق المعني بالسلوك والانضباط (موظف وطني من الفئة الفنية وموظف وطني من فئة الخدمات العامة).

١١ - وتم تزويد اللجنة الاستشارية ببيانات إضافية عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر المرفق الأول) يتبين منها أنه حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بلغت النفقات خلال تلك الفترة ٦٥٨ ٤٦٥ ٣٢٢ دولارا مقابل اعتماد قدره ٧٧٧ ٠٠٠ ٤١٨ دولار. وتقدر النفقات المتوقعة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بمبلغ ٦٥٧ ٧٧٨ ٧٢ دولارا ليصل بذلك مجموع النفقات في الفترة المالية المشار إليها ٣١٥ ٢٤٤ ٣٩٥ دولارا. مما ينشأ عنه رصيد حر قدره ٦٨٥ ٥٣٢ ٢٣ دولارا أو نسبته ٥,٦ في المائة من الاعتماد المخصص لتلك الفترة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

ألف - الولاية والنتائج المتوخاة

١٢ - أنشئت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤) لفترة أولية قدرها ١٢ شهرا تبدأ من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وهو التاريخ الذي انتقلت فيه السلطة من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتم فيما بعد تمديد ولاية العملية حتى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٤ (٢٠٠٥)؛ وحتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بموجب القرار ١٦٠٠ (٢٠٠٥)؛ وحتى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بموجب القرار ١٦٠٣ (٢٠٠٥)؛ وحتى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بموجب القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٦)؛ وحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بموجب القرار ١٦٥٢ (٢٠٠٦).

١٣ - وفي البداية أذن مجلس الأمن في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤) بأن تضم العملية قوة عسكرية قوامها ٦ ٢٤٠ فرداً، بينهم ٢٠٠ مراقب عسكري وعدداً من ضباط الشرطة المدنية يصل إلى ٣٥٠ ضابطاً. وأذن مجلس الأمن في قراره ١٦٠٩ (٢٠٠٥) بزيادة عدد الأفراد العسكريين بواقع ٨٥٠ فرداً وزيادة عدد أفراد الشرطة المدنية بما لا يتجاوز ٧٢٥ فرداً. وأذن المجلس في قراره ١٦٨٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الذي اتخذته بعد أن جرى إعداد ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بزيادة إضافية في قوام القوة بواقع ١ ٥٠٠ فرد بينهم ١ ٠٢٥ فرداً عسكرياً و ٤٧٥ من أفراد الشرطة المدنية وذلك حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر الفقرة ٢٢ أدناه).

١٤ - وتم إبلاغ اللجنة بأنه لم يتسن إجراء الانتخابات الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ حسبما كان متوخى، وذلك بسبب حالات التأخير والعقبات التي يواجهها تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي وبريتوريا المتعلقين بعملية السلام في كوت ديفوار. وشهدت الفترة أيضاً هجمات عنيفة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ على مقر العملية ومكاتب أخرى في الجزء الغربي من البلد، وعلى مدنيين آخرين وسفارات ومنظمات غير حكومية. ونتيجة لاضطرابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، جرى نقل ٣٨٢ موظفاً إلى المكان الآمن المحدد في المنطقة باستعمال طائرات العملية وطائرات من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتم تعليق العمليات فعلياً لمدة ٤٤ يوماً.

١٥ - ويقدر مجموع تكلفة نقل الموظفين بمبلغ ٤٣١ ٢٩٣ ١ دولاراً. وتشمل التكاليف الإضافية الضرر الذي لحق بالممتلكات والمركبات. وكان للدروس المستفادة من أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أثرها في السرعة التي تم بها إحلاء الأفراد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ كما أن الخبرات المكتسبة خلال هذه الأزمات يؤخذ بها في تحسين الخطط الأمنية وفي تنمية قدرات عملية الأمم المتحدة في مجالات من قبيل مكافحة الشغب.

١٦ - ورغم الانتكاسات آنفة الذكر، تم اتخاذ عدة خطوات مهمة لتنفيذ خريطة الطريق للسلام التي وضعها الفريق العامل الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، من بينها الاضطلاع بأنشطة تتصل بزرع السلاح، ونشر الأجهزة الإدارية التابعة للدولة، وتحديد هوية السكان وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة. وعلاوة على ذلك، اكتمل مقر البعثة المتكامل في أيديجان ونُقل موظفو المقر من مواقع أخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

١٧ - وفي ما يتعلق بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، تم إبلاغ اللجنة بأنه جرى وضع مشروع تلك العملية والإطار الزمني للتنفيذ. وبدأت القوات، في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، مرحلتها في تحديد الهوية والتجميع الأولي. وجرى التجميع الأولي لحوالي

٢٧ ٠٠٠ فرد من قوات الدفاع والأمن و ٢٦٢ من القوات المسلحة التابعة للقوى الجديدة كما جرى في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ تحديد هوية ٢٨٨ ٥ من مقدمي الطلبات. وتقدر التكلفة الإجمالية لعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج بزهاء ١٥٠ مليون دولار. وأحيطت اللجنة علماً، رداً على استفسار منها، بأن البنك الدولي تعهد بالتبرع بمبلغ يصل إلى ١٠٠ مليون دولار، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم تعبئة أموال أخرى قدرها ٢٠ مليون دولار وبأن حكومة كوت ديفوار خصصت لهذا الغرض ٢٠ مليون دولار وسيلزم تعبئة مزيد من الموارد لسد النقص في التمويل وقدره ١٠ ملايين دولار.

١٨ - وفي ما يتعلق بالعملية الانتخابية، تم إبلاغ اللجنة بأن الفريق العامل الدولي أصدر، على إثر الاجتماع الذي عقده في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، بياناً يبحث فيه اللجنة الانتخابية المستقلة على إجراء انتخابات في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وقد جرى وضع هيكل اللجنة الانتخابية المستقلة ونظامها الداخلي في أيار/مايو ٢٠٠٦ وبدأ افتتاح اللجان الإقليمية الـ ٢١، التي تضم ٧٠٠ من موظفي انتخابات حكوميين. والممثل السامي المعني بالانتخابات موجود في البعثة ويشارك بنشاط في العملية الانتخابية. وتشمل مساهمة شعبة الانتخابات بعملية الأمم المتحدة في العملية الانتخابية تدريب ٧ ٠٠٠ موظف انتخابات وطني، وتقديم الدعم إلى مكتب الممثل السامي واللجنة الانتخابية المستقلة، ومراقبة عملية تحديد هوية الناخبين.

١٩ - أحيطت اللجنة علماً، رداً على استفسار منها، بالتعاون بين البعثة والممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار. واللجنة على ثقة من أن عملية الأمم المتحدة ستستمر في مساعدة مكتب الممثل السامي، خاصة في ما يتعلق باللوجيستيات، مع مراعاة الاستقلال الوظيفي لمكتبه.

٢٠ - وتثني اللجنة على العملية لتحسينات التي أدخلتها على طريقة عرض الإطار القائم على النتائج، سواء في تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أو في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتلاحظ اللجنة الجهود المبذولة من العملية للاستجابة لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٩٦/٥٩ في ما يتعلق بالميزنة القائمة على النتائج، على نحو ما هو مبين في القسم الثاني من الجدول الوارد في نهاية وثيقة الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (انظر A/60/753 و Corr.1، الفرع - خامسا - ألف).

٢١ - وكانت اللجنة قد شددت في تقريرها السابق عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/59/736، الفقرة ٣٩) على "أهمية إشراك موظفي البعثات من أعلى الرتب في صياغة الأهداف وكذلك في عملية إعداد الميزانية وأهمية

توفيرهم للتوجيه“. وتم إبلاغ اللجنة بأنه، استجابة لهذه التوصية، أنشأت العملية لجنة توجيهية للميزانية برئاسة النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام. وجرى كذلك تعيين شبكة من جهات التنسيق تمثل كل مجالات العملية، ويرأسها رئيس الأركان، وعُهد إليها بجمع بيانات صالحة لإنشاء ”حافطة الأدلة“ لدعم مؤشرات الإنجاز الفعلية والنواتج الفعلية التي يجري الإبلاغ عنها في تقارير الأداء. وترحب اللجنة بهذا النهج، الذي يعد خطوة مهمة نحو تطوير ثقافة الإدارة المبنية على إحراز النتائج التي تركز على تحقيق الأهداف المنشودة من البرامج وفقا لولاية العملية، مع دمج أساليب الميزنة القائمة على النتائج في عمليات التخطيط الاستراتيجي وقياس الأداء. واللجنة على ثقة من أنه سيجري تبادل خبرات العملية والدروس المستفادة مع عمليات أخرى لحفظ السلام.

باء - الاحتياجات من الموارد

٢٢ - تمثل الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/753 و Corr.1) والتي يبلغ إجماليها ٢٠٠ ١٧٥ ٢٤٠ دولار وصافيها ٨٠٠ ٢٩٤ ٤١٢ دولار، زيادة قيمتها ٢٠٠ ٣٩٨ ١ دولار (٠,٣ في المائة) عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وقدره ٠٠٠ ٧٧٧ ٤١٨ دولار. وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٨٩٠ ٦ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٧٢٥ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٤٦٧ موظفا دوليا، و ٥٧٥ موظفا وطنيا، و ٢٧٧ من متطوعي الأمم المتحدة. وكما سلفت الإشارة في الفقرة ١٣ أعلاه، أذن مجلس الأمن بموجب قراره ١٦٨٢ (٢٠٠٦) بزيادة لا تتعدى ١ ٥٠٠ فرد إضافي بحد أقصى ١ ٠٢٥ من الأفراد العسكريين، و ٤٧٥ من أفراد الشرطة المدنية. وقد أبلغ المراقب المالي للجنة في رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أنه نظرا للزيادة الكبيرة في قوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومن أجل تزويد العملية بالموارد اللازمة، سوف تقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والستين ميزانية مقترحة منقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كما أبلغت اللجنة بأنه ريثما تحدد الاحتياجات الجديدة وتوافق عليها الجمعية، سيجري تغطية التكاليف الفورية المتعلقة بنشر الأفراد الإضافيين وإعاشتهم من الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بمجرد موافقة الجمعية العامة عليها.

٢٣ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن العمليات التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تسفر دائما عن فوائض صافية، وهي ترى أنه يجب على العملية أن تحاول، لدى وضع مقترحات الميزانية المنقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تكييف الافتراضات المتعلقة بالميزانية مع النشاط المتوقع. وتوصي اللجنة باستخدام أي نفقات لا تتحقق في

نهاية الفترة الجارية (انظر الفقرة ١١ أعلاه) في تسديد تكاليف الاحتياجات الإضافية للعمليات المتعلقة بنشر الأفراد الإضافيين الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره ١٦٨٢ (٢٠٠٦).

١ - الأفراد العسكريون والشرطة

| الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ | الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ | الفئة |
|-----------------------------------------|--------------------------------------|------------------------|
| ٢٠٠ | ٢٠٠ | المراقبون العسكريون |
| ٦ ٨٩٠ | ٦ ٨٩٠ | أفراد الوحدات العسكرية |
| ٧٢٥ | ٧٢٥ | الشرطة المدنية |

٢٤ - تقدر الاحتياجات من الأفراد العسكريين والشرطة بمبلغ ١٩٣ ١٣٨ ٥٠٠ دولار مما يمثل انخفاضاً قيمته ٦٠٠ ٤٧٤ ٢ دولار، أو نسبته ١,٣ في المائة عن الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ويرجع هذا الفرق إلى انخفاض الاحتياجات الخاصة بنقل المعدات المملوكة للوحدات بسبب الانتهاء من نشر الوحدات العسكرية بالكامل في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بالإضافة إلى الأسعار المجزية لحصص الإعاشة. وأبلغت اللجنة بأن أحد البلدان المساهمة بقوات سيوفر وحدة الطيران المؤلفة من ٦ طائرات عمودية، وأنه من المتوقع نشرها في المستقبل القريب.

٢٥ - وطلبت اللجنة تقديرات مستوفاة لتكاليف المعدات المملوكة للوحدات، والمعدات الرئيسية ومستلزمات الاعتماد على الذات، تحسب على أساس ٢٤ مذكرة تفاهم تم توقيعها ومشروع اتفاق واحد حتى شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتصل التقديرات المنقحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى ٥٨ ٤٨٢ ٧٥٥ دولاراً، مما يمثل انخفاضاً قدره ١ ١٩٦ ٣٤٥ دولاراً، أو نسبته ٢ في المائة مقارنة بالاحتياجات المدرجة في الميزانية بمبلغ ٥٩ ٦٧٩ ١٠٠ دولار.

٢٦ - وفيما يتعلق بحصص الإعاشة، أشارت اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أفاد في تقريره عن حسابات عمليات حفظ السلام للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بأنه لاحظ، في عدد من البعثات من بينها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وجود قصور في تعبئة حصص الإعاشة أو تخزينها أو ضبط حرارة حفظها وأن تقييمات أداء الموردين كشفت عن حالات تفاوت من حيث الجودة، وعيوب وعمليات

تبدل وأنه لا يوجد شرط جزائي في حالة سوء أداء المتعهد^(١). وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الأهمية التي تعلقها على الأمور المتصلة بمخصص الإعاشة، حيث أن هذه المسألة يمكن أن تؤثر على صحة أفراد الوحدات العسكرية ومعنوياتهم، كما أنها تنطوي على آثار مالية كبيرة (انظر A/59/736، الفقرات ٤١-٤٥). واللجنة على ثقة من أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار سوف تتخذ جميع التدابير اللازمة لتلافي أوجه القصور التي لاحظها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بمخصص الإعاشة، وأن تقدم تقريراً وافياً عن هذه المسألة في اقتراح ميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٢ - الموظفون المدنيون

| الفئة | الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | الوظائف المشغولة بالفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | معدل الشغور بالنسبة المئوية |
|-------------------------------|--------------------------------------|-----------------------------------|------------------------------------|-----------------------------|
| الموظفون الدوليون | ٤٥٩ | ٤٦٧ | ٣٥٠ | ٢٣,٧ |
| الموظفون الوطنيون | ٥٢٤ | ٥٧٥ | ٤٧٦ | ٩,٢ |
| متطوعو الأمم المتحدة | ٢٤٥ | ٢٧٧ | ١٩٨ | ١٩,٢ |
| الأفراد الذين توفرهم الحكومات | ٨ | ٨ | ٨ | - |
| المجموع | ١ ٢٣٦ | ١ ٣٢٧ | ١ ٠٣٢ | ١٦,٢ |

٢٧ - يقترح في مشروع الميزانية زيادة صافية في عدد الوظائف بمقدار ٩١ وظيفة. وتلاحظ اللجنة أن هناك مشكلة مستمرة تتمثل في ارتفاع معدلات الشواغر في جميع فئات الموظفين المدنيين. وتشير اللجنة في هذا الشأن إلى أن هذه المعدلات المرتفعة تجعل من الصعب توقع الاحتياجات من الملاك الوظيفي، وتقدير الحاجة إلى الوظائف الجديدة. وقد تم إبلاغ اللجنة بأن تعيين موظفين مؤهلين من الناطقين بالفرنسية ما زال أمراً صعباً، وما زال مسألة تثير القلق في الفترة الحالية.

٢٨ - واستفسرت اللجنة عن مدى التقدم المحرز فيما يتعلق بتعيين موظفين من الناطقين بالفرنسية. وقد أحيطت علماً بأن إدارة عمليات حفظ السلام اتبعت استراتيجية تنهض على أربعة محاور لتلبية الاحتياجات إلى تقدم مرشحين ناطقين بالفرنسية لشغل الوظائف المدنية في عمليات السلام ومن بينها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهذه المحاور هي:

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٥ (A/60/5)، المجلد الثاني والتصويب (A/60/5/Corr.1)، الفقرة ٣٢٤.

(أ) إنشاء نسخة فرنسية من الجزء الخاص بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على موقع غالاكسي الشبكي، والإعلان عن الوظائف الشاغرة باللغتين الانكليزية والفرنسية؛
 (ب) تشكيل فريق للتوظيف والاتصال يستخدم لغات العمل المستخدمة في الأمم المتحدة؛
 (ج) الأخذ باستراتيجيات استباقية للاتصال تشمل إقامة شراكات مع الدول الأعضاء ومع المنظمات الحكومية وغير الحكومية وجهات أخرى للتعرف على مرشحين ناطقين بالفرنسية، ووضع إعلانات موجهة في المنشورات الإقليمية والدولية؛ (د) تنظيم حملات توظيف موقعية في البلدان الناطقة بالفرنسية. واللجنة الاستشارية، التي كانت قد علقت على هذا الموضوع في تقريرها بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشجع الجهود المبذولة في هذا الصدد وسوف تواصل متابعة هذا الموضوع.

توصية بشأن الوظائف

٢٩ - إنشاء وظيفة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة لباحث قانوني في مكتب المستشار القانوني (التوجيه التنفيذي والإدارة). وسيقوم شاغل هذه الوظيفة بتزويد الممثل الخاص للأمين العام بتحليلات قانونية بالإضافة إلى قيامه بأبحاث حول مختلف جوانب تنفيذ خريطة الطريق وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذا الاقتراح.

٣٠ - إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، ووظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة لثلاثة من موظفي حقوق الإنسان، ووظيفة واحدة من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمساعد لغوي/سائق، ووظيفة واحدة من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمساعد إداري (تدبر بالنقل من قسم حماية الطفل) في مكتب حقوق الإنسان، (العنصر ٣: الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان). وكما جاء في الميزانية المقترحة، فإن هذه الوظائف مطلوبة للمكتب الإقليمي الإضافي في منطقة سان بيدرو، التي يرتفع فيها حسبما تفيد التقارير عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان، التي لا يمكن رصدها بصورة فعالة من المواقع الأخرى لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بسبب بُعد المسافات. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذه الاقتراحات.

٣١ - إنشاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري و ١٠ وظائف من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين ليشغلها موظفون مختصون بحماية الطفل وأربع وظائف من فئة متطوعي الأمم المتحدة سيختص شاغلها بحماية الطفل وذلك في قسم حماية الطفل (العنصر ٣، الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان). وقد جاء في الميزانية المقترحة أن هذه الوظائف مطلوبة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المتعلق بإنشاء آلية لرصد تجنيد الأطفال

واستخدامهم كجنود والإبلاغ عن ذلك. وقد طلبت اللجنة معلومات إضافية عن أدوار منتظرة لكل من الأمم المتحدة والوكالات الأخرى، وترد هذه المعلومات في الفقرات ٤٧-٤٩ أدناه. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذه الاقتراحات.

٣٢ - إنشاء وظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة لمستشار في شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الوحدة المختصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (العنصر ٣، الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان). تلاحظ اللجنة أن من سيشغل المنصب سيكون مسؤولاً عن مهمة جديدة تتمثل في تنفيذ برامج التثقيف والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير المعلومات عن تدابير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والرعاية الطبية والعلاج لموظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الميدان، بينما يتولى الموظفون الموجودون بالوحدة (موظف برتبة ف-٤ وموظفان فيان وطنيان، وموظف وطني من فئة الخدمات العامة، وأحد متطوعي الأمم المتحدة) إسداء المشورة لحكومة كوت ديفوار. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذه المقترحات.

٣٣ - إنشاء ١٦ وظيفة في فئة متطوعي الأمم المتحدة لموظفي شؤون الانتخابات في مكتب المساعدة للانتخابات (العنصر ٤، عملية السلام). واللجنة الاستشارية توصي بقبول هذا المقترح، على أساس أن نشر الموظفين سيكون مرهونا بتطورات العملية الانتخابية.

٣٤ - إنشاء وظيفة من فئة الخدمات العامة لتقني بث إذاعي، ووظيفة من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمصور، وأربع وظائف من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمساعدين في مجال الاتصال، ووظيفة من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين لمنتج فيديو، ووظيفة من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين لموظف اتصال إقليمي، ووظيفتين من فئة لمططوعي الأمم المتحدة لمنتجي برامج إذاعية، وأربع وظائف من فئة متطوعي الأمم المتحدة لمساعدين في مجال الاتصال (العنصر ٤، عملية السلام). تلاحظ اللجنة أن من المقترح تدعيم مكتب الاتصال والإعلام من أجل تعزيز فهم عملية السلام ودورها في أوساط المجتمعات المحلية والأحزاب، عن طريق الاستفادة من القدرة الإعلامية للعملية، بما في ذلك البث الإذاعي، وتلاحظ اللجنة أن هؤلاء الموظفين الإضافيين سيُنشرون في المكاتب الميدانية. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذه المقترحات.

٣٥ - إنشاء ثلاث وظائف ف-٣ يشغلها موظفون مختصون بالشؤون المدنية في قسم الشؤون المدنية (العنصر ٤، عملية السلام). تلاحظ اللجنة أن شاغلي الوظائف سيكونون مسؤولين عن الإشراف على التحضير لإعادة نشر الأجهزة الإدارية التابعة للدولة، وسينشر

هؤلاء الموظفون في المكاتب الميدانية الجديدة. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذه المقترحات.

٣٦ - إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لنائب مفوض الشرطة في مكتب مفوض الشرطة (العنصر ٥، القانون والنظام). تلاحظ اللجنة أن الوظيفة طُلبت من أجل زيادة قوام الشرطة المدنية. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا المقترح.

٣٧ - حذف وظيفة من فئة الخدمات العامة والرتب الأخرى، وإنشاء وظيفة من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمساعد إداري، ووظيفتين من فئة متطوعي الأمم المتحدة لموظفين قضائيين في القسم الاستشاري المعني بسيادة القانون والنظام القضائي والسجون (العنصر ٥، القانون والنظام). من المقترح إنشاء هذه الوظائف من أجل تقديم التقارير عن التطورات في القطاع القضائي. وتخطط اللجنة علماً بأن مهام المساعد الإداري (فئة الخدمات العامة والرتب الأخرى) سيؤديها موظف وطني. وقد شجعت اللجنة دوماً على إحلال الموظفين الوطنيين محل الموظفين الدوليين، كلما كان ذلك مناسباً، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في بناء قدرة السكان المحليين. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذه المقترحات.

٣٨ - الوظائف التالية مطلوبة في إطار العنصر ٦، خدمات الدعم.

(أ) إنشاء وظيفة من فئة الخدمات الميدانية لمساعد في شؤون الميزانية، ووظيفة لمساعد في مجلس التحقيق (تُشغل عن طريق النقل من قسم الإمدادات) في مكتب كبير الموظفين الإداريين؛

(ب) إنشاء وظيفة من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمساعد إداري في مكتب رئيس الخدمات الإدارية؛

(ج) إنشاء وظيفة من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين ووظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة لمساعد ماليين (تشغلان عن طريق النقل من قسم المشتريات)، ووظيفتين من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمساعدين ماليين إقليميين في قسم الشؤون المالية؛

(د) إنشاء وظيفة من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمساعد في شؤون المطالبات، ووظيفة من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمساعد في مجلس حصر الممتلكات، ووظيفتين من فئة الخدمات الميدانية لمساعدين لشؤون مراقبة الممتلكات الإقليمية، ووظيفة من فئة الخدمات الميدانية لمساعد لشؤون إدارة السجلات الرسمية (تُشغل عن طريق النقل من قسم الإمدادات) في قسم الخدمات العامة؛

(هـ) إنشاء وظيفة من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمساعد إقليمي لشؤون الإمدادات، ووظيفة من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمساعد لشؤون مراقبة الجودة، ووظيفة من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمساعد في مجال تقديم طلبات الشراء في قسم الإمدادات؛

(و) إنشاء ٤ وظائف من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لميكانيكي مولدات، ووظيفتين من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لكهربائي، ووظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة لموظف مختص برصد جودة المياه، ووظيفتين من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لمساعد في مجال مراقبة جودة المياه في القسم الهندسي؛

(ز) إنشاء ١٥ وظيفة من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين لسائقين في قسم النقل.

وتوصى اللجنة الاستشارية بقبول هذه المقترحات

٣ - التكاليف التشغيلية

| المقترح لفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | مخصصات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ |
|-------------------------|-------------------|
| ١٤٤ ٣٤٧ ٤٠٠ دولار | ١٥٥ ٥٧٤ ٠٠٠ دولار |

٣٩ - تمثل تقديرات الاحتياجات التشغيلية المقدرة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نقصا قدره ٦٠٠ ٢٢٦ ١١ دولار، أو نسبته ٧,٢ في المائة مقارنة باعتمادات الفترة الحالية. والفرق ناتج، في المقام الأول، عن ما يلي: انخفاض الاحتياجات تحت بند النقل (٩٠٠ ٦٤٦ ٨ دولار) لاستئجار الطائرات وتكاليف الوقود، نتيجة للاستعاضة عن طائرة عمودية بطائرة ذات جناحين ثابتين تتسم بفاعلية أكبر من حيث التكاليف؛ انخفاض الاحتياجات تحت بند المرافق والبنى التحتية (٦٠٠ ٤٢٢ ٣ دولار) لاقتناء المعدات واستئجار أماكن العمل بعد نقل موظفي العملية إلى المقر الموحد للبعثة؛ انخفاض الاحتياجات إلى اقتناء معدات الاتصالات (٢٠٢٦ ٠٠٠ دولار) وانخفاض الاحتياجات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١ ٣٢٨ ٧٠٠ دولار)، مما شمل المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، نتيجة لانخفاض متوسط تكاليف المعاملات المصرفية، المقدرة بمبلغ ٤٤ ١٠٠ دولار سنويا. وبناء على طلب اللجنة، التي تعتزم رصد التطورات في هذا المجال، تم تزويدها بمعلومات إضافية تتعلق بالترتيبات المصرفية الجديدة في العملية، (انظر المرفق الثاني). والاحتياجات المحفظة يعادها في جانب منها زيادة في الاحتياجات تحت بند النقل البري (٨٠٠ ٤٨٤ ٣ دولار) لاقتناء ١٢ مركبة إضافية واستبدال ٣٠ مركبة، وشراء قطع غيار، وزيادة في أسعار الوقود نسبتها ١٨,٧ في المائة.

النقل البري

٤٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس مراجعي الحسابات يشير إلى حدوث تأخير في تنفيذ نظام سجل مراقبة حركة المركبات في بعثات معينة، من بينها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، نتجت عنه أوجه قصور في ضوابط منع إساءة استخدام مركبات الأمم المتحدة^(٢). وأبلغت اللجنة بأن نظام سجل مراقبة حركة المركبات قد طُبق على جميع المركبات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأن تطبيق نظام صارم لتدريب السائقين يأخذ في الاعتبار الانتهاكات التي سجلها النظام قد أُدرج ضمن النواتج في إطار الإنجاز المتوقع ١-٦ في الإطار المستند إلى النتائج.

السفر

٤١ - تُحول تكاليف سفر موظفي إدارة عمليات حفظ السلام بالمقر إلى بعثات حفظ السلام لأغراض غير التدريب، التي كانت تتحملها البعثات في السابق، إلى حساب دعم عمليات حفظ السلام الوارد في مقترحات الأمين العام لميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتبلغ هذه التكاليف في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ما قدره ٤١٢ ٢٧٢ دولاراً. وكانت اللجنة الاستشارية قد ذكرت في تقريرها بهذا الشأن أنها تتوقع أن يشار بصورة واضحة في ميزانيات البعثات إلى أوجه الانخفاض فيها (A/60/807، الفقرة ٣٣).

٤٢ - بيد أن اللجنة تلاحظ أن الموارد المطلوبة لتغطية تكاليف السفر الرسمي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ سترتفع بمبلغ ٣٧٠ ٥٠٠ دولار، أو بنسبة ٢٩,٧ في المائة، (أي من ٤٠٠ ٢٤٦ دولار وهو المبلغ المخصص في الفترة الحالية إلى ٩٠٠ ٦١٦ دولار). ويشمل هذا المبلغ ٨٤٠ ٧٠٠ دولار للسفر غير المتعلق بالتدريب و ٧٧٦ ٢٠٠ دولار للسفر المتعلق بالتدريب، بزيادة نسبها ٣٢,٣ في المائة و ٢٧ في المائة على التوالي مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وأبلغت اللجنة أن زيادة الموارد تحت بند السفر غير المتعلق بالتدريب مطلوبة أساساً لتغطية تكاليف السفر داخل البلد من أجل إجراء مشاورات بشأن تنفيذ ولاية العملية. وفيما يتعلق بالسفر لأغراض التدريب، لزم تخصيص موارد إضافية من أجل تدريب موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مجالات شتى من قبيل مجالات حقوق الإنسان والميزانية والشؤون المالية والإمداد والعمليات الجوية والمجال الهندسي ومجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات والأمن والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٢١٩.

الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وكذا المهارات اللغوية. واللجنة على ثقة بأنه سيجري بذل الجهود لاستخدام هذه الموارد بأقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة.

مشاريع الأثر السريع

٤٣ - تشمل الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ اعتماداً قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار من أجل مشاريع الأثر السريع. وتتضمن المعلومات الإضافية التي طلبتها اللجنة توزيعاً مفصلاً لهذا المبلغ حسب العنصر، يشير إلى أن مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار مطلوب لتغطية تكاليف ١٠ مشاريع تتعلق بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، ومبلغ ٥٤٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف ٣٦ مشروعاً في مجال الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، ومبلغ ٣١٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف ٢١ مشروعاً مرتبطاً بعملية السلام. وتلاحظ اللجنة أنه خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تم استخدام ٩٣ في المائة من الأموال المخصصة لمشاريع الأثر السريع (٨٠٠ ٠٠٠ دولار). بيد أن النفقات الفعلية في الفترة الحالية وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لم تتجاوز ٢٧٦ ٩٠٠ دولار مقابل اعتماد قدره ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعتزم إنفاق كامل المبلغ بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وأن تنفيذ المشاريع سيخضع لرصد دقيق من جانب اللجنة التوجيهية لعمليات مشاريع الأثر السريع. وأبلغت اللجنة كذلك أن اندلاع أعمال العنف لم يؤثر على أي من مشاريع الأثر السريع المنفذة.

٤٤ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تقرير الإبراهيمي) دعا إلى تمويل مشاريع الأثر السريع في ميزانية السنة الأولى للبعثة (A/55/305-S/2000/809، الفقرة ٤٧ (أ)). وقد أيدت الجمعية العامة في قرارها ٣١٥/٥٨ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ توصية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بأن تتاح الموارد لمشاريع الأثر السريع خلال العام الثاني من عمليات حفظ السلام شريطة أن يتواصل استخدامها في توفير الدعم المباشر لولاية البعثة وأن تلي احتياجات غير مشمولة بجهود التنمية والمساعدة الإنسانية الحالية، أو أن تستخدم كعامل حفاز على توسيع نطاق تلك الجهود^(٣). وقد منحت استثناءات من هذه القاعدة في حالات عديدة؛ بيد أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في الجزء السابع من قرارها ٢٩٦/٥٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تبسيط عملية تنفيذ مشاريع الأثر السريع وكفالة تنفيذها بشكل كامل ضمن

(٣) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٩ (A/58/19)، الفقرة ٩١.

الأطر الزمنية المقررة. وترى اللجنة أن الأمر يعود إلى الجمعية العامة لتقرير ما إذا كانت تريد تغيير السياسة العامة المتعلقة بمشاريع الأثر السريع أو منح استثناء في هذه الحالة.

سادسا - مسائل أخرى

ألف - التعاون فيما بين البعثات

٤٥ - في أعقاب تدهور الحالة الأمنية في مطلع عام ٢٠٠٦، وفرت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية طائرات من أجل نقل أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى ملاذ آمن محدد في المنطقة وذلك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، أذن مجلس الأمن للأمين العام بأن ينقل فورا من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ما أقصاه سرية مشاة من أجل توفير تغطية أمنية إضافية لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، ومن أجل أداء مهام أخرى مسندة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (قرار مجلس الأمن ١٦٥٧ المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦). وتقرر أن تتحمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التكاليف المتصلة بالموظفين وأن تغطي تكاليف الدعم اللوجستي والإداري من الموارد الحالية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٤٦ - وتواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التعاون بشكل منتظم مع باقي البعثات في غرب أفريقيا وتبادل المعلومات بشأن التطورات العسكرية والأمنية والسياسية والإنسانية والتطورات المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

باء - حماية الأطفال

٤٧ - أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) نظاما شاملا للرصد والإبلاغ من أجل جمع وتقديم معلومات موضوعية عن تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال في انتهاك لأحكام القانون الدولي المعمول بها، وعن سائر الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكب في حق الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. كما أنشأ المجلس فريقا عاملا لاستعراض التقارير التي يقدمها نظام الرصد المذكور فضلا عن استعراض التقدم المحرز في تطوير وتنفيذ خطط العمل التي دعا إليها المجلس في الفقرة ٥ (أ) من قراره ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، والتي تتمثل في كف جميع الأطراف المعنية عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في انتهاك للالتزامات الدولية.

٤٨ - تم تزويد اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات إضافية عن تقاسم المسؤوليات بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووحدة حماية الطفل، في سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة.

٤٩ - ويضطلع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح بمسؤولية تنفيذ هذا القرار ويقدم تقارير إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة إلى اللجنة، تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ظل التعاون الوثيق مع السلطات المحلية في مجالات التعليم والصحة والمرافق الصحية من أجل تحسين الظروف المعيشية للأطفال، حتى في المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة. ولما كانت القوى الجديدة قد قطعت على نفسها مؤخرًا التزاماً بتسريح الأطفال الجنود في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ستسند إلى وحدة حماية الطفل بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مهمة القيام، على الصعيد السياسي، بمتابعة عملية تسريح القوى الجديدة للجنود الأطفال.

٥٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الفريق العامل المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) أعلن أن كوت ديفوار تشكل إحدى الأولويات في تنفيذ القرار المذكور وأنه يتعين على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تقدم تقريراً إلى الفريق العامل لكي ينظر فيه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، تفيد المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية بأن الموارد التي طلبتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتغطية تكاليف تقديم التقارير إلى الفريق العامل تتماشى والممارسة المعمول بها في البعثات الأخرى.

سادساً - الاستنتاجات

٥١ - يرد في الفقرة ٢٦ من تقرير الأداء (A/60/630) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد الرصيد الحر البالغ ٣٠٠ ٥٨٢ ٤١ دولار، فضلاً عن الإيرادات الأخرى المتبقية من الفترة والبالغ قدرها ٣٠٠ ٨٠٣ ١٥ دولار، في الرصيد الدائن للدول الأعضاء.

٥٢ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة أن تتخذها بشأن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في الفقرة ٣٨ من الميزانية المقترحة (A/60/753 و Corr.1). وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول الاقتراحات الحالية المقدمة من الأمين العام. وتتوقع اللجنة أن يقدم

الأمين العام في الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة الحادية والسنتين اقتراحا بالميزانية المنقحة تماشيا مع قرار مجلس الأمن ١٦٨٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

الوثائق

- تقرير أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥: تقرير الأمين العام (A/60/630)
- ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧: تقرير الأمين العام (A/60/753 و Corr.1)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المنقحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/60/420)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ والتقارير المتعلقة بالنفقات في الفترة من ٤ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/59/736/Add.15)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/58/806)
- قرار الجمعية العامة ١٦/٥٩ ألف وباء بشأن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
- قرارات مجلس الأمن ١٦٥٢ (٢٠٠٦) و ١٦٥٧ (٢٠٠٦) و ١٦٨٢ (٢٠٠٦)
- التقرير المرحلي الثامن للأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2006/222)
- التقرير المرحلي السابع للأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2006/2)

المرفق الأول

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: النفقات الجارية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

(بدولارات الولايات المتحدة)

| وصف الفئة | الاعتمادات | النفقات في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ | النفقات المتوقعة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ | الرصيد الحر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ | الفرق بالنسبة المتوقعة | أسباب الوفورات |
|----------------------------------------|-------------|--------------------------------|------------------------------------------|--------------------------------------|------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| أولا - الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة | | | | | | |
| المراقبون العسكريون | ٩ ٧٨٣ ٣٠٠ | ٨ ٢٥١ ٦٦٦ | ١ ٥٩٤ ٦٤١ | (٦٣ ٠٠٧) | | تُعزى الوفورات التي تحققت فيما يتعلق بالوحدات العسكرية إلى انخفاض عدد المناوبات وتعزى الزيادة في الإنفاق المسجلة تحت بند المراقبين العسكريين وشرطة الأمم المتحدة إلى نفقات الإخلاء المتكبدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عندما تم نشر وحدات الشرطة النظامية بوتيرة أسرع مما كان متوقعا. |
| الوحدات العسكرية | ١٦٠ ١٨٣ ٦٠٠ | ١٤١ ٤٤٥ ١٧٧ | ١٢ ٥٤٦ ٥٨٦ | ٦ ١٩١ ٨٣٧ | | |
| الشرطة المدنية | ١٤ ٥٤٤ ٨٠٠ | ١٢ ٠٠٠ ٢٤١ | ٢ ٩٧٩ ٧٣٩ | (٤٣٥ ١٨٠) | | |
| وحدات الشرطة النظامية | ١١ ١٠١ ٤٠٠ | ٦ ٨٩٧ ٠١٨ | ٤ ٣٥٠ ٥٠١ | (١٤٦ ١١٩) | | |
| مجموع المجموعة لأولى | ١٩٥ ٦١٣ ١٠٠ | ١٦٨ ٥٩٤ ١٠٢ | ٢١ ٤٧١ ٤٦٧ | ٥ ٥٤٧ ٥٣١ | ٣ | |
| ثانيا - الأفراد المدنيون | | | | | | |
| الموظفون الدوليون | ٥٠ ٤١٩ ٧٠٠ | ٤٠ ٢٤٩ ٤٤٤ | ٩ ٢٣٤ ٣٠٢ | ٩٣٥ ٩٥٤ | | نتجت الزيادة في النفقات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة عن ارتفاع بدل معيشة المتطوع ودفع مبلغ مقطوع كبذل سفر للمتطوعين بعد سنتين من الخدمة وكذا دفع بدلات الإخلاء إلى المتطوعين خلال أزمة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقد أدت أزمة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى تأخير تعيين الموظفين الدوليين والوطنيين مما أدى إلى تحقيق وفورات. |
| الموظفون الوطنيون | ٩ ٨٤٤ ٧٠٠ | ٦ ٧١٥ ٩٨٣ | ١ ٦٩٧ ١١٢ | ١ ٤٣١ ٦٠٥ | | |
| متطوعو الأمم المتحدة | ٧ ٣٢٥ ٥٠٠ | ٦ ٤٥٧ ٢٠٣ | ٢ ٤٠٥ ٤٨٠ | (١ ٥٣٧ ١٨٣) | | |
| مجموع المجموعة الثانية | ٦٧ ٥٨٩ ٩٠٠ | ٥٣ ٤٢٢ ٦٣٠ | ١٣ ٣٣٦ ٨٩٤ | ٨٣٠ ٣٧٦ | ١,٢ | |
| ثالثا - تكاليف التشغيل | | | | | | |
| المساعدة المؤقتة العامة | ١٩٢ ١٠٠ | ١٠٨ ٥٩٤ | ٢١ ٧١٩ | ٦١ ٧٨٧ | | |
| الأفراد الذين توفرهم الحكومات | ٤١٢ ٥٠٠ | - | ٢٧٠ ٤٢٠ | ١٤٢ ٠٨٠ | | |
| مراقبو الانتخابات المدنيون | - | - | - | - | | |
| الاستشاريون | ١٧٩ ٧٠٠ | ١٥٨ ٥٠٣ | ٢٥ ٤٨٠ | (٤ ٢٨٣) | | |
| السفر الرسمي | ١ ٢٤٦ ٤٠٠ | ١ ٥٤٣ ١٨٤ | ٣٠٨ ٦٣٧ | (٦٠٥ ٤٢١) | | |

| وصف الفئة | الاعتمادات | النفقات في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ | النفقات المتوقعة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ | النفقات المتوقعة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ | الفرق بالنسبة المتوقعة | أسباب الوفورات |
|---------------------------------------------------------------|--------------------|--------------------------------|------------------------------------------|------------------------------------------|------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المرافق والبنى التحتية | ٥٣ ٧٧٤ ٨٠٠ | ٣٤ ٣٦٧ ٩٢٧ | ١٩ ١٠٧ ٤٢٧ | ٢٩٩ ٤٤٦ | | تُعزى الوفورات التي تحققت تحت بند النقل البري إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بالوقود والزيوت ومواد التشحيم خلال أزمة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وتُعزى الوفورات التي تحققت تحت بند النقل الجوي إلى عدم نشر الهليكوبترات العسكرية. وتُعزى الوفورات التي تحققت تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى تأخير نشر الموظفين التعاقديين وانخفاض التكلفة الفعلية لخدمات الاتصال والبرامج الحاسوبية لتكنولوجيا المعلومات. وترتبط الزيادة في النفقات المتكبدة تحت بند الخدمات الطبية بالاحتياجات المتعلقة بإنفلونزا الطيور ورفع درجة مستشفيات المستوى ١ إلى مستشفيات المستوى ١ المعزز. ونجمت الوفورات التي تحققت تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات عن تأخر تعيين موظفي اللغات والعمال المهرة/غير المهرة وعمال مناولة البضائع. |
| النقل البري | ١٢ ٧٠٩ ٧٠٠ | ١٠ ٢٠٤ ٧٧٩ | ٩٥٥ ٤٧٧ | ١ ٥٤٩ ٤٤٤ | | |
| النقل الجوي | ٤٦ ٠٣٥ ٣٠٠ | ٢٩ ٢١٥ ٩٨٨ | ٤ ١٠٣ ١٩٥ | ١٢ ٧١٦ ١١٧ | | |
| النقل البحري | ٢٤ ١٠٠ | — | ٢٠ ٠٠٠ | ٤ ١٠٠ | | |
| الاتصالات | ١٨ ١٤٨ ٢٠٠ | ١١ ٥٨٤ ٣٤٦ | ٥ ٤٧٢ ٢٩٦ | ١ ٠٩١ ٥٥٨ | | |
| تكنولوجيا المعلومات | ٥ ٣٠٩ ٣٠٠ | ٢ ٩٢٣ ٩١٨ | ١ ٨٨٩ ١٩٤ | ٤٩٦ ١٨٨ | | |
| الخدمات الطبية | ٥ ٤٦١ ٢٠٠ | ٤ ٠٩٧ ٣٠٦ | ٢ ٣٢٠ ٥٣٢ | (٩٥٦ ٦٣٨) | | |
| المعدات الخاصة | ٢ ٥٤٣ ٦٠٠ | ٢ ١٦٢ ٣٠٠ | ٣٨١ ٣٠٠ | — | | |
| اللوازم والخدمات والمعدات المتنوعة | ٨ ٥٣٧ ١٠٠ | ٣ ٨٠٥ ١٦٣ | ٢ ٣٧١ ٥٣٦ | ٢ ٣٦٠ ٤٠١ | | |
| مشاريع الأثر السريع | ١ ٠٠٠ ٠٠٠ | ٢٧٦ ٩١٨ | ٧٢٣ ٠٨٢ | — | | |
| مجموع المجموعة الثالثة | ١٥٥ ٥٧٤ ٠٠٠ | ١٠٠ ٤٤٨ ٩٢٦ | ٣٧ ٩٧٠ ٢٩٦ | ١٧ ١٥٤ ٧٧٨ | ١١ | |
| الإجمالي | ٤١٨ ٧٧٧ ٠٠٠ | ٣٢٢ ٤٦٥ ٦٥٨ | ٧٢ ٧٧٨ ٦٥٧ | ٢٣ ٥٣٢ ٦٨٥ | | |
| الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين | | | - | - | | |
| الصافي | ٤١٨ ٧٧٧ ٠٠٠ | ٣٢٢ ٤٦٥ ٦٥٨ | ٧٢ ٧٧٨ ٦٥٧ | ٢٣ ٥٣٢ ٦٨٥ | | |
| التبرعات العينية (مدرجة في الميزانية) | - | | - | - | | |
| المجموع | ٤١٨ ٧٧٧ ٠٠٠ | ٣٢٢ ٤٦٥ ٦٥٨ | ٧٢ ٧٧٨ ٦٥٧ | ٢٣ ٥٣٢ ٦٨٥ | | |

* الأرصدة المرتبط بها مسبقاً مدرجة في مجموع النفقات.

المرفق الثاني

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ردود على استفسارات اللجنة الاستشارية

تقديم موجز لأثر الترتيبات المصرفية الجديدة في العملية

فيما يلي بعض الفوائد الرئيسية التي عادت على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نتيجة القيام مؤخرا بترتيب عمليات مصرفية مع مؤسسة (Citibank):

(أ) تحقيق وفورات من الرسم المصرفي المفروض على الأموال النقدية المطلوبة لتغطية المدفوعات الشهرية من بدل الإقامة المقرر (تحديد الرسم المصرفي بنسبة ٠,٥ في المائة، أي توفير نحو ١٥ ٠٠٠ دولار في الشهر بالمقارنة مع الترتيب المصرفي السابق)؛

(ب) خدمة مجانية موقعية لصرف الأموال في مقر البعثة المتكامل في أبيدجان (لم تكن هذه الخدمة متوافرة من قبل)؛

(ج) تسهيل فتح حساب دولي مجاني لجميع موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛

(د) منح رسم أفضل لأسعار الصرف فيما يتعلق بمعاملات العملة المحلية (استنادا إلى البنك المركزي الأوروبي)؛

(هـ) تنفيذ نظام التحويل الإلكتروني للأموال (Citidirect) الذي يمكن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من استخدام طريقة سريعة ومأمونة لتحويل الأموال إلى البائعين المحليين.